PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

الإنتظار القاتل

مرضى الأورام السرطانية ضحايا جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

مايو - 2025

المحتويات

تقديم ٢

انتهاك القوانين الدولية وتصعيد جريمة الإبادة الجماعية بحق مرضى قطاع غزة ٤

١ إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم بمرضى الأورام السرطانية ٦

١,١ ترك مرضى السرطان يموتون بلا مستشفيات ٦

٢,١ حرمان مرضى السرطان من الدواء والمستلزمات الطبية ١١

٣,١ حرمان مرضى السرطان من السفر لتلقي العلاج المناسب ١٣

٢ اخضاع مرضى السرطان عمداً لظروف معيشية صعبة ١٧

التوصيات ٢٠

تقديم:

لم يكن واقع مرضى الأورام السرطانية في قطاع غزة ورديًا قبل جريمة الإبادة الجماعية التي تمعن دولة الاحتلال الإسرائيلي في ارتكابها منذ السابع من أكتوبر٢٠٢٣، فقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان على مدار أكثر من ١٨ عاماً مئات الانتهاكات بحقهم بدءًا من حرمانهم من الأدوية والبروتوكولات العلاجية وحتى منع وعرقلة سفرهم، والتسبب بوفاة المئات منهم بعد حرمانهم من حقهم في تلقي العلاج خارج قطاع غزة.*

اليوم، وضمن وقائع قاسية ووحشية فرضتها جريمة الإبادة الجماعية على سكان قطاع غزة، وخلال ١٨ شهرًا من الهجوم العسكري الذي تواصله قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، يعيش مرضى السرطان أوضاعًا غير مسبوقة، دمرت القوات المحتلة خلالها أهم مراكز علاجهم داخل القطاع " مستشفى الصداقة التركي المتخصص بمرضى سرطان الكبار ومستشفى الرنتيسي لعلاج سرطان الأطفال والتي اتخذها الجيش ثكنات عسكرية لفترات طويلة قبل تدميرها"، وتساومهم على حقهم في حرية الحركة والسفر لتلقي العلاج خارج القطاع، يتخلل ذلك انتظار قاتل لآلاف المرضى ضمن بيئة تنعدم فيها أبسط حقوقهم، حتى أصبحوا من أبرز ضحايا جريمة الإبادة الجماعية.

يطرح التقرير معاناة مرضى السرطان خلال عام ونصف من حرمانهم الدواء والغذاء الصحي، كذلك الأوضاع المعيشية الصعبة التي فرضت عليهم بعد تكرار نزوحهم بعيدًا عن أحيائهم السكنية والمستشفيات المتخصصة بعلاجهم، وصولاً إلى تكريس نهج العقاب الجماعي الذي يعرقل سفر المئات منهم لتلقي العلاج خارج القطاع ويمنعهم من حرية العودة إليه بعد التعافي، حيث يؤطر التقرير هذه الممارسات ضمن أفعال جريمة الإبادة الجماعية، التي لا يمكن فصلها عن باقي الانتهاكات التي تستهدف سكان قطاع غزة.

وتشير الدلائل التي أوردها التقرير بأن تقويض إمكانيات علاج المرضى داخل القطاع، إضافةً إلى تقييد حرية سفرهم للعلاج بالخارج، يعكس إصرار دولة الاحتلال الإسرائيلي على قتلهم ببطء وبلا رحمة، حيث ارتفعت حالات وفيات مرضى السرطان بما يعادل جميع حالات الوفاة خلال سنوات الحصار مجتمعة والتي تم تسجيلها نتيجة ما تمارسه قوات الاحتلال عمداً من أذى جسدي ونفسي عليهم بعرقلتها وصولهم للخدمات المنقذة لحياتهم، وحرمانهم من إجراء عمليات نوعية ومتخصصة لا تتوفر في مستشفيات القطاع.

صورة لمستشفى الصداقة التركي التخصصي خلال وقف اطلاق النار في يناير٢٠٢٥، وقد تم تدميره بالكامل بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٥.

* رصد المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ضمن تقاريره انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي للحق في الصحة متناولاً أوضاع مرضى قطاع غزة طيلة ١٨ عاماً من الحصار الجائر، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/category/publications/thematic-reports/right-to-health/

كذلك يلفت التقرير الانتباه لجريمة حرب ترتكبها القوات المحتلة بحق مرضى القطاع بشكل عام، حيث تـــفـرض آليات سفر عقيمة تقتل المرضى انتظارًا، وفور حصولهم على الموافقة الأمنية تعمل على إجلاء المئات منهم مـع مرافقيهـم دون أي أمل يضمن عودتهم إلى قطاع غزة بعد التعافي، مما يُعد انتهاكاً صارخاً للـقـانون الـــدولي والإنســاني. تظهر هـــذه الممارسات بوضوح استخدام الترحيل كأداة لإفراغ جزء من سكان القطاع بعد مساومتهم على حقهم في العـــلاج، وهـو ما يُجرّمه ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية. ويدعم قيام القوات المحتلة تدمير أبـــرز مستشـــفى متخصص لعلاج مرضى السرطان ذات السلوك الذي تفرض فيه القضاء على سكان قطاع غزة.

ويقدم المركز في تقريره عدداً من التوصيات التي تتضمن دعوة صريحة للتدخل الدولي الضاغط لإنقاذ حيـاة آلاف المرضى في قطاع غزة، ووقف حالة الإفلات من العقاب التي تشجع دولة الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم بـحـق المـدنيين العزل، وعلى رأس ذلك استخدامها لملف حصول مرضى قطاع غزة على حقهم في العـــلاج كأداة ضغط سياسي في سيـاق جريمة الإبادة الجماعية.

أب يودع طفله المريض بالسرطان قبل سفره لتلقي العلاج خارج قطاع غزة.

انتهاك القوانين الدولية وتصعيد جريمة الإبادة الجماعية بحق مرضى قطاع غـزة

في ذروة افلاتها من العقاب عن كل جرائمها التي ترتكبها بحق الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨م، وضعت إسرائيل بصفتها دولة احتلال كل القوانين والمواثيق الدولية جانبًا وتتحدى منظومة العدالة الدولية بخوضها حرباً بلا هوادة على المدنيين العزل في قطاع غزة، وتستمر في عملياتها العسكرية منذ أكثر من عام ونصف، التي تمارس فيها جريمة إبادة جماعية مكتملة الأركان بحق سكان قطاع غزة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي يزيد فيه قلق مرضى قطاع غزة على حياتهم بالرغم من كونهم ضمن الفئات المدنية المحمية وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي العرفي، بما في ذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، والتي كفلت الحقوق الصحية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة وفي المناطق المحتلة. فكل تلك القوانين والمواثيق الدولية لم تثن إسرائيل عن أفعالها التي تتعمد فيها الاضرار بالمرضى من خلال إجراءاتها العقابية التي تحرمهم من حقهم في تلقي العلاج سواء داخل قطاع غزة او خارجه بما يتنافى بشكل صارخ مع المادة ١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة "يكون الجرحى والمرضي وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين"، والمادة ٢١ التي نصت على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضي.

كما تصر دولة الاحتلال على انتهاك المادة ٥٥ من ذات الاتفاقية والتي أكدت على وجوب أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، كما تنتهج دولة الاحتلال سياسة العقاب الجماعي بفرضها حصاراً مشدداً أدى إلى انهيار النظام الصحي في قطاع غزة وتدميره، وترك آلاف المرضى بالسرطان يواجهون مصيراً قاسياً جراء هذه السياسة الخطيرة التي تجرمها المادة٣٣ من اتفاقية جنيف التي تحظر سياسة العقاب الجماعي.

ويثبت ما يقدمه التقرير من وقائع أن ما ترتكبه القوات الإسرائيلية المحتلة من أفعال تسببت بوفاة ٦١٥ مريضاً بالسرطان خلال عام ونصف، وحرمت نحو ٩٠٪ من مرضى السرطان السفر بحرية لتلقي العلاج خارج مستشفيات قطاع غزة التي باتت عاجزة عن علاجهم، وهو ما يعتبر تتويجًا لجريمة الإبادة الجماعية التي تندرج بوضوح ضمن الفعل الثالث الوارد في اتفاقية منع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، بإخضاع الفلسطينيين عمدًا لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم المادي كليًا أو جزئياً.

ويتجلى إصرار دولة الاحتلال على حرمان مرضى السرطان من الوصول إلى المرافق الصحية قبل تدميرها لـ "مستشفى الصداقة التركي" المتخصص بعلاجهم بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٥ مانعة أكثر من ١٢٥٠٠ مريض بالسرطان من تلقي أي خدمات طبية متخصصة، ما شكل خطراً كبيراً عليهم، وأدى إلى وفاة عدد كبير منهم، في غضون عام ونصف من الحرب. كما تساهم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بتكريس حالة من (الانتظار القاتل) لنحو ٢٧٠٠ مريض بحالة الخطر الشديد نتيجة تباطؤ إجراءات سفرهم، وعرقلة وصولهم إلى أماكن العلاج خارج القطاع، بالإضافة إلى حرمان جميع المرضى من حقهم في العلاج وتلقي الأدوية بشكل منتظم، ما يعتبر إخضاعاً لهم مع البقية من المدنيين العزل لظروف معيشية تُفضي إلى التدمير المادي، وإلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم بهم.

وباعتبار جريمة الإبادة الجماعية أداةً للإفناء المدروس والمخطط لجماعة عرقية، فإن المخطـــطـات الإســرائيلية بـــاتت واضحة بعد التسبب عمداً بانهيار المنظومة الصحية، ونسف جميع إنجازاتها في قطاع غزة مع الإبقاء على مسـار واحـد للعلاج وهو خروج المرضى ومرافقيهم المشروط بالموافقة الأمنية الإسرائيلية. تكون دولة الاحتلال بذلك قـد قـررت قـتل عدد كبير من المرضى دون علاج في مستشفيات منهارة بلا إمكانيات وهو ما يحدث حاليًا(الانتظار القاتل)، بينما تسـمـح بخروج بعض المرضى مع مرافقيهم عبر آليات سفر بطيئة للعلاج خارج قطاع غزة وباتجاه واحد فقط، دون إمكـــانـــية العودة للقطاع مجددًا، ما يعني تهجيرًا مبطنًا تمارسه القوات المحتلة بحق السكان لاسميا مع السماح بإخلاء عـائلات المرضى أو جزء منها، وهو ما سيظهر مستقبلاً في صورة مأساة تتشتت فيها العائلات وتكون بحاجة كبيرةً إلى لم شمـلها خارج القطاع لاحقاً، أي ترحيل المزيد من السكان بذرائع مختلفة، وهو صلب جريمة الإبادة الجماعية بإفراغ قطاع غـزة كليًا أو جزئيًا من سكانه.

لذلك فنحن أمام جرائم مركبة تشكل في مجملها إبادة جماعيةً، من بينها جريمة تُرتكب بوضوح تام تحت غطاء حاجة المرضى للإخلاء الطبي، وبصمت دولي خطير يتجاهل مخطط إبعاد السكان أو نقلهم قـسريًا، وهو مـا تصنفـه المـادة السابعة من ميثاق روما الأساسي جريمة ضد الإنسانية بحسب ما نص عليه البند "د" منها.

مريض بالسرطان ينتظر دوره للعلاج في مستشفى الصداقة الميداني جنوب شرق مدينة خانيونس.

١ إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم بمرضى الأورام السرطانية

عمدت القوات الإسرائيلية المحتلة إلى استهداف النظام الصحي مع أول أيام جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وبدأت ذلك بإصدار أوامر إخلاء قسرية وغير قانونية لنحو١,٢ مليون فلسطيني من مناطق مدينة غزة وشمالها التي تضم ٢١ مستشفًا من بينها مستشفيّا الصداقة التركي المتخصص بمرضى السرطان الكبار ومستشفى الرنتيسي لعلاج سرطان الأطفال حيث لم يمض الوقت طويلاً حتى تحولت هذه المستشفيات إلى ثكنات عسكرية قبل تدميرها. * وقد ألحقت هذه الجرائم أذى جسدي جسيم لسكان قطاع غزة، وأعطت مجالاً كبيرًا للمزيد من قلق مرضى الأورام السرطانية على حياتهم نتيجة الحرمان من أدنى متطلبات حقهم في الصحة، وفرض ظروف معيشية صعبة تضعف من قدرتهم على انتظار فرصة الحصول على العلاج خارج قطاع غزة.

فوضى عارمة وفزع مرضى السرطان في مستشفى الصداقة التركي قبل اخلائه أواخر أكتوبر٢٠٢٣.

١,١ ترك مرضى السرطان يموتون بلا مستشفيات

دمرت القوات المحتلة مستشفى الصداقة التركي الذي يتضمن أهم مركز لعلاج مرضى السرطان في قطاع غزة، وهو المستشفى الحكومي الوحيد المخصص لهذه الفئة من المرضى، وبهذا الفعل الاجرامي أسدل الستار على مشهد يحمل نهاية آمال المرضى في تلقي أي علاج داخل قطاع غزة.[١]

وفقاً لميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية يعتبر هذا الفعل جريمة حرب تندرج ضمن الأفعال التي وردت في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، لاسيما الفقرة "ج" من المادة الثانية والتي تنص على اخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً، فهو المستشفى التخصصي الذي يقدم العلاج والرعاية التلطيفية لمرضى الأورام والدم، بهذا يظهر جليا اتباع القوات المحتلة سياسة متعمدة لتفكيك المنظومة الصحية في قطاع غزة كجزء من هجومها الحربي الواسع، وهي خلاصة أقرت بها لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة.[٢]

* استمرت القوات المحتلة باتخاذ مستشفى الرنتيسي للأطفال ثكنة عسكرية مدة أربعة أشهر بداية عدوانها، فيما استمر بقاءها داخل مستشفى الصداقة التركي طوال ١٥ شهراً ولم يعد المستشفيان لخدمة مرضى السرطان حتى بعد وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥، وعند استئناف العدوان في مارس ٢٠٢٥ قامت القوات المتوغلة في محور نيتساريم بتفجير مبنى مستشفى الصداقة التركي بتاريخ ٢١مارس ٢٠٢٥، بذلك تم القضاء على آمال آلاف المرضى بإمكانية توفر علاج لهم داخل قطاع غزة.

١- بيان المركز، تفجير مستشفى الصداقة التركي جريمة حرب وامعاناً في جريمة الإبادة الجماعية، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=35426

٢- تقرير لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة، مارس٢٠٢٥، رابط إلكتروني: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session58/a-hrc-58-crp-6.pdf

وحتى قبل أكتوبر ٢٠٢٣ وما تبعه من جرائم ضد الانسانية، كان المرضى من الفئات الأكثر تأثرًا نتيجة الحصـــار الإسرائيلي المستمر منذ ١٨ عامًا، بينما كان التأثير الأشد على مرضى الأورام السرطانية نتيجة عجز المنظومة الصحية في قـطـاع غـزة على الوفاء بالمتطلبات المتزايدة لعلاج نحو ١٢٥٠٠ مريض بالسرطان، معاناتها المزمنة من نقص في الأدوية والأجهزة الطـبية بحيث كانت ٥٧٪ من الخدمات العلاجية المقدمة لهذه الفئة من المرضى تقدم لهم خـارج قطـاع غـــزة بسبب الحصـــار الظالم المفروض عليه.[٣]

ومع بدء الهجوم العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، طالت أوامـــر الإخـــلاء القسري ١,٢ مليون فلسطيني من مناطق مدينة غزة وشمالها، وهي مناطق حيوية تضم أهم المستشفيات المتـخـصـصـة بخدمات السرطان وتعالج المرضى من مختلف مناطق قطاع غزة. ولم تكتفِ القوات المحتلة بذلك، بل تعمدت اقـتـــحام هذه المستشفيات، واتخاذ بعضها ثكنات عسكرية لجنودها لفترات طويلة قبل تدميرها بشكل كامل كما حـــــدث مـع مستشفى الصداقة التركي وقسم السرطان في مستشفى الرنتيسي للأطفال.[٤]

وبتدمير هذه المستشفيات توقفت الخدمات العلاجية لمرضى السرطان داخل قطاع غزة، حيث أجبرت طواقمها ومـعـظم المرضى على النزوح إلى مناطق وسط وجنوب القطاع دون توفير مكان متخصص لعلاج مرضى الأورام الســـرطـــانية على مدار عام كامل. وقد عانى مرضى السرطان خلال تلك الفترة من ظروف قاسية تـــضـــمنت البحث عن الأدوية ومكـــــان للمتابعة الصحية التي تناسب مرضهم، وسط السعي لتأمين حياتهم أمام تهديد استـمرار الهجمـات الإسرائيـلية على جميع مناطق قطاع غزة، حيث تكرر نزوحهم لمرات عديدة، ما صعّب من إمكانية وصـــولهم إلى المستشفيات والمـــرافـق الصحية علاوة على أنها غير مجهزة لخدمتهم، وسط نفاد أدويتهم، والأدوية المسكنة لآلامهم التي وصل العـــجـــز فيها لما يفوق الـ ٨٥٪.[٥] وقد خلقت هذه المعطيات كارثة حقيقية هددت حياة المرضى، وتدهورت بموجبها أوضاعهم الصـحـيـة والنفسية، وتنامى لديهم شعور اليأس والقلق الشديد جراء فقدان فرصة العلاج داخل قطاع غزة.

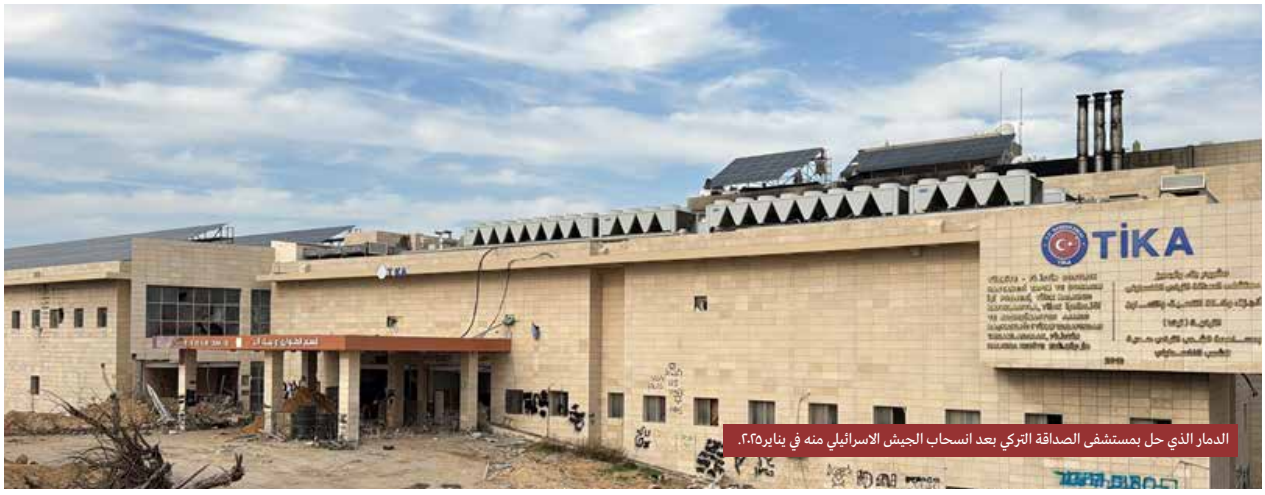

الدمار الذي حل بمستشفى الصداقة التركي بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منه في يناير٢٠٢٥.

٣- إفادة قدمها الدكتور صبحي سكيك، مدير مستشفى الصداقة التركي، قابله باحث المركز عبر الهاتف، بتاريخ٢٠٢٥/٢/١٥.

٤- قبل تدميره بتاريخ ٢١مارس ٢٠٢٥، أظهر تحليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ وأبريل/نيسان ٢٠٢٤ تزايدت أعداد الآليات العسكرية الإسرائيلية داخل مستشفى الصداقة، الذي حوله الاحتلال إلى ثكنة عسكرية. رابط إلكتروني: https://youtu.be/xuIthWCWC04?si=WGoSWRI8j4NbSb5

٥- منظمات حقوق الانسان الفلسطينية، بيان صحفي" بعد استهداف المنشآت الطبية المتبقية في جنوب القطاع، انهيار كامل وشيك للمنظومة الطبية في قطاع غزة"، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣٠.

■ أماكن تقديم الخدمة لمرضى الأورام السرطانية في قطاع غزة خلال الفترة ٢٠٢٣- ٢٠٢٥[٦]

المحافظة	أماكن تقديم خدمات العلاج	طبيعة الخدمات	فترة الخدمة
جميع المحافظات	مستشفى الصداقة التركي*	خدمات تشخيص وعلاج	حتى ٢٠٢٣/١١/٤
	مستشفى الرنتيسي للأطفال	خدمات تشخيص وعلاج	حتى ٢٠٢٣/١١/٤
خانيونس	مستشفى دار السلام	صرف الأدوية المتوفرة - إجراءات سفر المرضى	من ٢٠٢٣/١١/٩ حتى ٢٠٢٤/١٢/١٦
رفح	عيادة فاطمة الزهراء	صرف الأدوية المتوفرة - إجراءات سفر المرضى	من ٢٠٢٣/١٢/٢٠ حتى ٢٠٢٤/٠٥/٠٦
خانيونس	مستشفى ناصر الطبي	خدمات تشخيص وعلاج بشكل محدود	من ٢٠٢٤/٠٥/١٠ حتى ٢٠٢٤/١٠/٠١
خانيونس	مستشفى الصداقة الميداني	مكان متخصص يقدم خدمات تشخيص وعلاج بإمكانيات محدودة	من ٢٠٢٤/١٠/٠١ حتى ٢٠٢٥/٠٣/١٩
مدينة غزة وشمالها	أقسام في مستشفيات المعمداني والحلو الدولي	تقديم الرعاية الصحية للمرضى	٢٠٢٤/٠٤/١ حتى الآن

بعد عام من انقطاع مئات المرضى بالأورام السرطانية عن العلاج والمتابعة الطبية ولو بالحد الأدنى، خُصص في أكتوبر٢٠٢٤ مستشفى ميداني تم إقامته بجوار مستشفى غزة الأوروبي جنوب شرق مدينة خانيونس، بمساندة من مؤسسات طبية دولية، ليكون مركزًا للمتابعة الطبية الطارئة وتقديم ما يتوفر من البروتوكولات العلاجية، بطاقة سريرية قدرت بـ ٢٠ سريرًا للمبيت، و٣٠ سريرًا للرعاية النهارية. وأول ما واجهته الطواقم الطبية بداية عملها هو فقدان السجل الخاص بمطابقة خطط العلاج الحالية مع السابقة لمرضى السرطان (PHR)، ما أثر بشكل كبير على جودة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، واستدعى الحاجة إلى فحوصات جديدة رغم العجز الكبير في الأجهزة الطبية.[٧]

مرضى سرطان ينتظرون تلقي العلاج داخل مستشفى الصداقة الميداني.

٦- مرجع سابق، بيانات حصل عليها باحث المركز من دائرة المعلومات الصحية بوزارة الصحة.

* تم تدميره بتاريخ ٢١مارس ٢٠٢٥.

٧- مرجع سابق، افادة الدكتور صبحي سكيك، مدير مستشفى الصداقة التركي.

ويفيد المريض م.ل، ٣١ عاماً، بأنه نزح منذ بداية الحرب إلى مدينة رفح متأملاً بالسفر لاستكمال علاجه، حيث لا يوجد لمرضه أي علاج في مستشفيات قطاع غزة، لكنه وعلى مدار عام ونصف لم يتمكن من السفر، وتدهورت صحته بسبب عدم تلقيه العلاج. وقد صرح لباحث المركز بما يلي: " قبل أشهر من العدوان أصبت بسرطان الغدد الليمفاوية،ونتيجة عدم وجود علاج لمرضي في مستشفيات قطاع غزة تم تحويلي إلى مصر لإجراء عملية لاستئصال ١٠ غدد انتشر فيها الورم، واضطر الطبيب المعالج إلى ترك بعض الغدد القريبة من أعصاب الدماغ لخطورة التدخل الجراحي حولها. عدت إلى قطاع غزة مع توصية قدمها الأطباء بضرورة اجراء فحصوات دورية، واتمام إجراءات التحويلة الطبية لتلقي جرعة اليود المشع بمقدار١٥٠ملم في جمهورية مصر، حيث كان من المفترض اجراءها في أكتوبر ٢٠٢٣. ومنذ اللحظات الأولى من العدوان توجهت مع عائلتي إلى مدينة رفح أملاً بالسفر واستكمال العلاج، خلال الأشهر الأولى حاولت الوصول إلى مراكز متابعة مرضى السرطان لكنها لم تكن تقدم سوى الخدمات الإدارية بتجديد أوراق التحويلة، وصرف ما يتوفر من أدوية، وفي حالتي لا يوجد غير الأدوية المسكنة كنت أحصل على بعض منها، وفي كثير من الأحيان أضطر إلى شرائها. قمت بزيارة جميع المراكز الصحية التي خصصتها وزارة الصحة لمتابعة مرضى السرطان لكن لم يقدم لي أي علاج، لذلك انصبت جهودي وسعيي لفرصة السفر، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه حالتي سوءًا ويتضخم الشق الأيمن من رقبتي، كذلك تغيرت نبرة صوتي، ومن شدة الألم لا أستطيع النوم بشكل طبيعي إلا باستخدام الادوية المسكنة والمنومة. قبل اغلاق معبر رفح في مايو ٢٠٢٤، قمت بتجديد أوراق التحويلة الطبية مرتين أولها في ديسمبر٢٠٢٣ وثانيها في مارس ٢٠٢٤، وفي كل مرة أراجع فيها يكون الرد سلبياً فالاحتلال يمنع سفر المرضى من الفئات العمرية الصغيرة، وعند اغلاق المعبر شعرت بأن نهايتي اقتربت، حيث لا يوجد لي علاج في مستشفيات قطاع غزة، وقد مضى عام ونصف على الموعد المحدد لإجراء جلسات اليود المشع التي قررها لي الأطباء. قمت بتجديد أوراقي للمرة الثالثة من أجل الحصول على فرصة إخلاء طبي لي وعائلتي المكونة من٤ أشخاص ولا خيار لي سوى الانتظار، حيث اجتمعت صعوبات السفر مع عدم توفر العلاج في قطاع غزة. كل هذه المعاناة يوازيها ما أكابده كجميع مرضى السرطان من ظروف معيشية صعبة، جعلتنا نعتمد على أغذية غير صحية تضعف من مناعتنا، فأنا خسرت حتى عملي وأعيش على ما يتوفر من المساعدات وما دون ذلك لا أستطيع توفير طعام عائلتي التي تشردت ونزحت أكثر من ٥ مرات، أعيش في خيمة أقمتها أمام بيتي المدمر، أقضي معظم الوقت مستلقي على فراشي من شدة التعب على أمل الحصول على جزء حقي في العلاج في أقرب وقت ممكن"

وقياسًا بأعداد المرضى تعتبر إمكانيات مستشفى الصداقة الميداني غير كافية وعاجزة عن تقديم الحد الأدنى من متطلبات علاج المرضى، لا سيما أنه يعمل بكادر يُقدر بنحو ١٠٪ من العاملين الصحيين في مستشفى الصداقة التركي البالغ عددهم قبل العدوان نحو ٢٨٠ عاملاً صحياً، وذلك بعد سفر أربعة من الأطباء المتخصصين، ومقتل اثنين من بين خمسة أطباء من أخصائي الباثولوجي، وهو أحد التخصصات المهمة في تشخيص وفحص مرضى السرطان. تشير احصائيات المستشفى الميداني إلى أنه ما بين (أكتوبر ٢٠٢٤ - شهر مارس٢٠٢٥) قام الأطباء بتشخيص ما معدله ٩٠ حالة جديدة بالسرطان شهريًا، بينما يتردد على المستشفى ٦٠٠ مريضًا فقط بشكلٍ شهري لتلقي ما توفره منظمة الصحة العالمية من بروتوكولات علاجية، وقد بدأت أصنافها تنفذ تباعًا مع تشديد الحصار بداية مارس٢٠٢٤. تقتصر معظم العلاجات التي يتم توفيرها على بعض أنواع أدوية العلاج الكيميائي لمريضات سرطان الثدي ومرضى سرطان القولون فقط، بينما يوجد عجز بنسبة تفوق ٨٥٪ في كل البرتوكولات العلاجية الخاصة بأنواع الأورام السرطانية الأخرى.[٨]

٨- معلومات حصل عليها باحث المركز عبر مقابلة أجرها عبر الهاتف مع د. محمد أبو ندى، المدير الطبي لمستشفى الصداقة الميداني، ٢٠٢٥/٠٣/٢٦

ومنذ استئناف العمليات العسكرية الإسرائيلية يعاني المرضى من صعوبات في الوصول إلى المستشفى الميداني، لاسـمـيا المرضى الذين عادوا إلى مدينة غزة وشمالها مع بدء سريان وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥.[٩] فقد أدى نقـص الـوقـود بسبب إغلاق معابر القطاع مع مطلع مارس ٢٠٢٥ إلى تعريض أكثر من ٧٠ مريضًا للخطر، وقد تم تسجيل ٤ حالات وفـاة لمـرضى السرطان خلال هذه الفترة بسبب نقص الرعاية الطبية وعدم تمكنهم من الوصول إلى مراكز العلاج.[١٠]

مرضى بالسرطان يتلقون ما يتوفر من العلاج داخل مستشفى الصداقة الميداني

٩- المرجع السابق.

١٠- بيان مؤسسة العون الطبي الفلسطيني MAP،
رابط إلكتروني: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/map-demands-accountability-after-destruction-gazas-only-specialised-cancer-hospital

٢,١ حرمان مرضى السرطان من الدواء والمستلزمات الطبية

انقطع مرضى السرطان لفترات طويلة عن تلقي جرعاتهم الدوائية جراء تشديد القوات المحتلة الحصار على قطاع غـــزة خلال عام ونصف، واتسعت فجوة عجز الأدوية والمستلزمات الطبية التي كانت تعاني منها مستشفيات قطاع غـزة مـــع زيادة الضغط عليها جراء استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية. ولم تكتف القوات المحتلة باستهداف مراكز العـــلاج المتخصص بمرضى السرطان، بل قيّدت إدخال أصناف دوائية لهم وحرمتهم من حقوقهم في الرعاية الصحية.

وبحسب ما أفاد به الأطباء بمستشفى الصداقة الميداني لباحث المركز فإن عدم توفر البروتكولات العلاجية بالـــشـــكـــل الكافي والدائم أدى إلى توقف كثير من مرضى السرطان عن تلقي الجرعات الكيميائية، وقدر الأطبـــاء وجـــود أكثـــر من ٣٠٠٠ مريض بالسرطان من بينهم ما لا يقل عن ٦٠٠ حالة لمريضات سرطان جـديدة لـــم تـبـدأ علاجهـا بـــعـــد بسـبب هذه الأوضاع المأساوية.

وتزداد حالة المرضى تعقيداً لا سيما مع صعوبة حصولهم على فرصة السفر الفوري لإنقاذ حياتهم، حيث يـؤكـد الأطباء على وجود نقص شديد تفوق نسبته ٨٥٪ من إجمالي أدوية مرضى السرطـــان المعـتـمدة، وأهـــمـــهـــا أدويـــة : Herceptin- Glivec - Taxol - Neupogen، كما يعاني المرضى الذين يوصف لهم بـرتوكـول الـعـلاج البيـولـوجي (RCHOP) من انتكاسة كبيرة لاعتماده على أدوية غير متوفرة كـ (CYCLOPHAMIDE) (TUXIMAB)، فـيـما يصبح العلاج وفق بروتوكول (FPLFOX) بلا قيمة مع غياب دائم لعقار (AVASTI)، وهو ما يجعل مـن تـقـديم الـخـدمة الطبية والعلاجية في حكم المستحيل داخل قطاع غزة، ويبقى خيار السفر (صعب المنال) الحل الوحيد لتلقي العلاج.[١١]

ومع استمرار منع إدخال الأجهزة الطبية وأدوات التشخيص الخاصة بالأورام السرطانية بعد تدمير الـــقـــوات المحتلة لما كان متوفراً منها داخل المستشفيات، تبقى قدرة الأطباء في تحديد المرض وتشخيصه محدودةً جداً، لاسمـيا مـع عـــدم توفر الأجهزة المستخدمة في العلاج الإشعاعي، وأجهزة التشخيص والفحوصات لمختلف أنواع الأورام السـرطـــانية حتى قبل العدوان الحالي، ومنها: التصوير المقطعي petctscan، مسح الغدة الدرقية Athyroidscan، لذلك تزداد حاجة مرضى السرطان في قطاع غزة للسفر العاجل لتلقي العلاج.[١٢]

١١- إفادة قدمها الطبيب زكي الزقزوق، استشاري الأورام في مستشفى الصداقة الميداني، قابله باحث المركز بتاريخ٢٠٢٥/٠٢/٢٧.

١٢- مرجع سابق، مقابلة أجراها باحث المركز مع د. محمد أبو ندى، المدير الطبي لمستشفى الصداقة التركي، داخل مستشفى الصداقة الميداني بجوار مستشفى غزة الأوروبي، بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٢/٢٧

يفيد المريض م.أ، ٣٤ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، بأنه لم يتلق أي جرعة دوائية منذ اكتشاف اصابته بسرطان (سيمانوما) في سبتمبر ٢٠٢٤، وقد صرح لباحث المركز[١٣] : " في شهر سبتمبر٢٠٢٤، شعرت بآلام لا تحتمل في الخصيتين خلال عملي على عربة بيع مياه محلاه بمدينة دير البلح، ومع ازدحام المستشفيات الحكومية بالمرضى والاصابات قررت المتابعة عند طبيب خاص شخّص حالتي على أنها تضخم في الخصية اليسرى نتيجة وجود مياه حولها ، وبعد اجراء جميع التحاليل والفحوصات الطبية تقرر إجراء عملية سحب مياه حول الخصية المتضخمة بتاريخ ١٨ سبتمبر٢٠٢٤ ، داخل مستشفى العودة بمخيم النصيرات. خلال العملية خرج الأطباء لشقيقي طالبين منه التوقيع على إقرار بموافقة اجراء استئصال ورم سرطاني، وكان ذلك صادمًا له فاستدعى والدي وزوجتي كون القرار يعتبر مصيريًا ويؤثر على الصحة الإنجابية، وبعد موافقتهم على تحمل المسؤولية تمت عملية استئصال للخصية اليسرى. بعد عدة ساعات من العملية شعرت بآلام شديدة، ومع اعتقادي أن العملية سريعة لا تُحدث كل هذا الألم، تفاجئت بما قالته عائلتي حول طبيعة العملية، ودخلت في حالة نفسية من جراء هذه الصدمة وتملكتني مخاوف شديدة من تدهور وضعي الصحي لمعرفتي بمعاناة مرضى السرطان في قطاع غزة. كان من المفترض أن أبقى تحت المراقبة في المستشفى لكني اضطررت لمغادرته بسبب قصف الاحتلال محيط المستشفى، لكني عدت لإجراء فحوصات مهمة، وكانت الصدمة بتشخيص اصابتي بمرض سرطان سيمانوما، وهو ما استدعى اجراء عملية جراحية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤ استأصل فيها الأطباء حبل الحيوانات المنوية وكيس الصفن. أوصى الأطباء بضرورة الخضوع لجلسات العلاج الكيميائي وهو لم يتوفر نهائياً منذ ذلك الوقت، لذلك قمت بإتمام جميع إجراءات السفر لتلقي العلاج خارج قطاع غزة، وما زلت أنتظر ذلك، فأنا منذ اكتشاف مرضي لم أتلق أي جرعة دوائية، وهناك خشية من تدهور صحتي بعد ظهور تضخم آخر على الخصية اليمنى، لذلك أتردد على مستشفى الصداقة الميداني طالبًا توفير العلاج الكيميائي الخاص بحالتي لكن دون جدوى، ورغم أن نسبة الشفاء في مثل هذ النوع من الأورام السرطانية مرتفعة عالميًا إلا أن بقائي بدون علاج لستة أشهر مع عدم تمكني من السفر يزيد من قلقي على حياتي. "

صيدلي يقوم بتصنيف المتوفر من علاجات لمرضى السرطان حيث تشهد نقصًا شديدًا في مستشفى الصداقة الميداني

١٣- حصل باحث المركز على إفادة المريض بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٢٦.

٣,١ حرمان مرضى السرطان من السفر لتلقي العلاج المناسب

خلقت القوات الإسرائيلية المحتلة واقعاً كارثياً وبيئةً غير إنسانية تتعمد فيها قتل مرضى وجرحى قطاع غزة دون أي رحمة، وبينما تسببت بترك المتبقي من المستشفيات بلا كوادر متخصصة وأدوية ومستلزمات وأجهزة طبية، منعت وعطلت عن سبق إصرار سفر وإجلاء آلاف المرضى للعلاج خارج القطاع بعد أن مارست بحقهم أعمال ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية طيلة الـ ١٨شهراً الماضية. منذ اللحظات الأولى للهجوم الحربي الإسرائيلي عاقبت القوات الإسرائيلية المحتلة كافة المرضى الفلسطينيين، وأوقفت العمل بآليات تحويل المرضى عبر معبر بيت حانون "ايرز"، لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية والقدس. وقامت بوضع الكثير من العراقيل أمام سفر المرضى وجرحى العدوان عبر معبر رفح، الذي ظل يعمل لسفرهم حتى تم اقتحامه من قبل الجيش الاسرائيلي في السابع من مايو ٢٠٢٤، حيث تعمد الاحتلال تعطيل خروج آلاف المرضى، وذلك في الوقت الذي لا يوجد لهم أي علاج في قطاع غزة بعد تعرض أهم المستشفيات في القطاع للتدمير نتيجة الهجمات الاسرائيلية المتكررة.

ويُعتبر أكثر المتأثرين من هذه السياسة مرضى السرطان، حيث كانوا يُشكلون ما نسبته ٢٦,٥٪ من الحالات التي تم تحويلها للعلاج بالخارج في العام ٢٠٢٢ [١٤]، منهم ٤٠٪ يتم تحويلهم بغرض تلقي العلاج الإشعاعي، و٤٠٪ لتلقي العلاج الكيميائي والبيولوجي والهرموني، وبينما بلغت نسبة من حولوا لإجراء المسح الذري ٢٠ ٪.[١٥]

■ معاناة مرضى السرطان بسبب عرقلة سفرهم لتلقي العلاج بالخارج

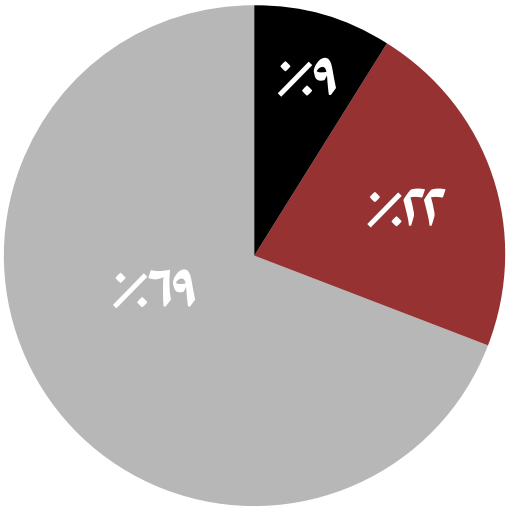

■ مرضى تمكنوا من السفر ■ مرضى بحاجة للسفر الفوري ■ مرضى بحاجة لاستكمال مراحل العلاج

وبحسب وزارة الصحة يوجد نحو ١٢٥٠٠ مريضًا بأورام سرطانية في قطاع غزة، أكتشف منها أكثر من ٣٠٠٠ حالة خلال عام ونصف، أي بالتزامن مع ارتكاب القوات المحتلة جريمة الإبادة الجماعية. ومن بين هؤلاء المرضى جرى إتمام أوراق التحويلات الطبية لأكثر من ٧٠٠٠ مريضًا منذ أكتوبر٢٠٢٣، تمكن حوالي ١١٠٠ مريضًا فقط من السفر إلى عدد من البلدان العربية كالإمارات والأردن ومصر وتركيا وبعض الدول الأوروبية، معظمهم من النساء والأطفال.[١٦]

وبالنظر لأوضاع المنظومة الطبية في قطاع غزة يمكن التأكيد بأن جميع مرضى السرطان بحاجة للسفر لتلقي العلاج، بذلك لم يتمكن حتى هذه اللحظة ٩١٪ من اجمالي عدد مرضى السرطان في قطاع غزة من السفر نتيجة تشديد المعايير الإسرائيلية في الموافقة الأمنية على سفر المرضى الذكور وبدرجة أقل معاييرها المجحفة التي تحرم سفر مئات الحالات المرضية من النساء أقل من ٥٠ عاماً.

١٤- وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة المعلومات الصحية، التقرير السنوي للعام ٢٠٢٢، صدر في مايو٢٠٢٣.

١٥- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير طلب العلاج تحت الدراسة، ٢٠٢٢، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=23013

١٦-بيانات حصل عليها باحث المركز من دائرة المعلومات الصحية بوزارة الصحة خلال مقابلة أجراها باحثها مع أ. زاهر الوحيدي، بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٣/١٩.

وبعد اغلاق معبر رفح أمام سفرهم في مايو ٢٠٢٤، تتطلب عملية تحويل المرضى للعلاج خارج قطاع غزة إجراءات إسرائيلية بيروقراطية تفرض انتظارًا لا يناسب الوضع الطبي الطارئ للكثير من الحالات المرضية ومن بينها مرضى السرطان، حيث تفرض السلطات الإسرائيلية تقديم دول تسميها بالطرف الثالث أو منظمات دولية تعترف بها طلبات سفر المرضى متضمنةً التزاما كتابياً بشأن مسار خروج المرضى، سواء كان ذلك براً من خلال المعابر الحدودية مع كل من مصر والأردن، أو جواً من خلال مطار رامون الإسرائيلي. وتتطلب هذه الخطوات تنسيقاً كاملاً مع السلطات الإسرائيلية مع تقديم جميع البيانات المطلوبة قبل أسبوعين من الإخلاء.[١٧] وتشير معلومات المركز أن انتظار المرضى يفوق هذه المدة، كما أنهم يعيشون قلقاً كبيرًا قبل معرفة حالة طلبهم والمراجعة في حال تأخر الرد، يضاف إلى ذلك اتخاذهم قرار السفر دون وجود أمل العودة إلى قطاع غزة حيث عوائلهم، وفي هذا الوقت وخلال هذا الانتظار تتدهور أوضاعهم الصحية.

ضمن المعايير التي تفرضها السلطات الاحتلال الإسرائيلية وجود موافقة لدخول المريض إلى دولة الطرف الثالث المستقبلة له، وخضوع المريض ومرافقه للفحص الأمني الذي قد يعطل السفر ويحتاج لاستبداله في حالة عدم الموافقة عليه. تزيد هذه الآلية غير الإنسانية من عذابات المرضى لا سميا مع الإجراءات التي تسبقها داخل أروقة المستشفيات المحلية، بحيث يتطلب ذلك أيضاً وقتاً إضافية للحصول على نموذج التحويلة الطبية للوصول إلى مرحلة التنسيق للسفر.

وقد أدى توقف إجراءات علاجهم داخل مستشفيات قطاع غزة وانتظارهم الحصول على فرصة لاستكمال العلاج خارج القطاع إلى وفاة ٦١٥ مريضًا بالسرطان من بينهم ١٧٩ حالة توفت خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٥ الحالي، فيما يصطف في طابور" الانتظار القاتل" نحو ٢٧٠٧ مريضًا يعانون من أوضاع خطيرة، ويهددهم الموت المحقق في أي لحظة، وبالرغم من أن أوراقهم جاهزة تمامًا إلا أن سلطات الاحتلال ما تزال تعرقل سفرهم لاستكمال العلاج.[١٨]

ويعتبر هذا العدد من الوفيات كبير وخطير جداً إذا ما تمت مقارنته بأعداد المرضى المتوفين الذين وثقهم المركز بسبب عراقيل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢ البالغ ٨٣٩ مريضاً كانوا ينتظرون السماح لهم بالسفر والوصول للمستشفيات خارج القطاع لتلقي العلاج[١٩] .

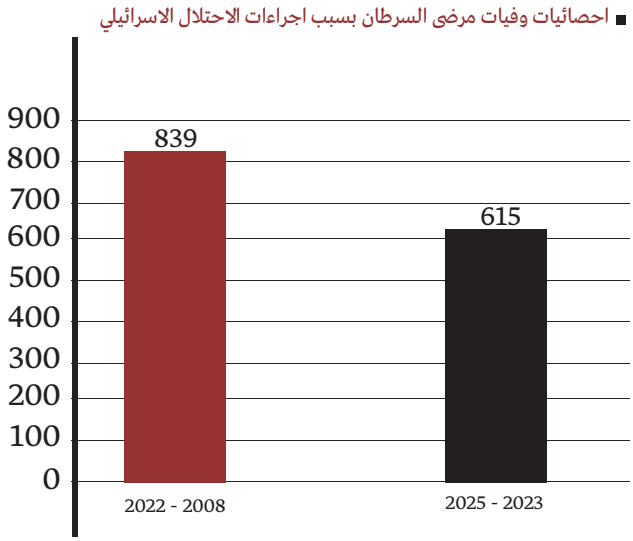

١٧- آلية اجلاء مرضى قطاع غزة عبر دولة طرف ثالث، رابط إلكتروني: https://www.gov.il/BlobFolder/policy/medical-evacuation-mechanism-of-gaza-residents-en/en/Medical%20Evacuation%20Mechanism%20of%20Gaza%20Residents%20to%20Third%20Countries%20Through%20Israel.pdf

١٨- المصدر السابق.

١٩- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير طلب العلاج تحت الدراسة، ٢٠٢٢، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=23013

ويفيد المواطن سميح محمد زينو، ٥٨ عامًا، أن زوجته توفيت بعد شهرين من اكتشاف اصابتها بمرض سرطان الدم، دون تمكنها من السفر لبدء العلاج في جمهورية مصر العربية، كما لم يتم تقديم العلاج لها داخل المراكز الصحية في قطاع غزة، وقد صرح لباحث المركز [٢٠] بما يلي:" عانت زوجتي من آلام شديدة في عظامها بداية شهر ديسمبر ٢٠٢٤، اعتقدنا أن الألم ناتج عن الأعمال والاعباء الشاقة التي فرضتها الأوضاع المعيشية بسبب الحرب على قطاع غزة، حيث نزحت أسرتي إلى مدينة خانيونس من حي الزيتون بمدينة غزة. ومع اشتداد الألم ذهبنا إلى إحدى النقاط الطبية التابعة لمؤسسة Hope القريبة من مكان نزوحنا، عاينها الطبيب المناوب ووجه بضرورة مراجعة مجمع ناصر الطبي لإجراء فحص مخبري للدم، هناك طلب الأطباء أن تمكث زوجتي في قسم الباطنة لعدة أيام تحت الملاحظة الطبية نظرًا لسوء نتائج فحوصاتها وبعد ثلاث أيام من المبيت أخبرنا الأطباء بوجود اشتباه بإصابة زوجتي بأحد أنواع سرطان الدم، وعليها المتابعة في مستشفى الصداقة الميداني لبدء إجراءات التحويلة الطبية حيث لابد من أخذ عينة للفحص المخبري لا تتوفر في قطاع غزة. كان وقع هذا الخبر سيئًا على زوجتي وانعكس كثيرًا على صحتها النفسية، رغم أننا في بداية الطريق إلا أن حالتها كانت طوال الوقت تتدهور بشكل متسارع ، خلال انتظار حصولها على أي علاج في قطاع غزة أتممنا كل إجراءات السفر لبدء علاجها خارج قطاع غزة، حيث كنت أتابع مسار التحويلة إلى أن تلقينا اتصالاً من منظمة الصحة العالمية في منتصف شهر يناير ٢٠٢٥ بأن دورها في السفر بات قريباً مع تأكيد تسجيل المرافقين، وهنا كانت قراراتنا أن ترافقها اثنين من بناتي غير المتزوجات لتسريع إجراءات الحصول على الموافقة الأمنية الإسرائيلية، وكنا مضطرين لذلك كون جميع المرضى المسافرين من غير المتوقع عودتهم لقطاع غزة بسبب استمرار الحرب، القرار صعب أن تقسم عائلتك إلى نصفين في مثل هذه الأوضاع الصعبة. وبتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٥ تدهورت حالة زوجتي بعد أن عدنا إلى مدينة غزة خلال وقف إطلاق النار، أدخلتها مستشفى المعمداني بمدينة غزة لمتابعة حالتها غير أنها فارقت الحياة أي بعد شهرين من انتظار حصولها على حقها في العلاج"

بحسب المؤشرات الاحصائية الصحية، يتم تشخيص ما معدله ٢٢٠٠ حالة سرطان جديدة سنوياً في قطاع غزة، بزيادة سنوية تتراوح بين ٧-١٠٪، تُسجل من بينها حوالي ٥٠٠ حالة سرطان ثدي جديدة سنويًا. ووفق الأعوام الماضية التي سبقت جريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ ١٨ شهراً يعتبر سرطان الثدي من الأسباب الرئيسية للوفيات، بمعدل ٣٤,٥٪ بين كل ١٠٠ألف نسمة، وهو في المرتبة الثانية بعد سرطان الرئة كسبب للوفيات في قطاع غزة، وبالتالي يعد خروج وتدمير المستشفيات ونحو ٨٠ مركز للرعاية الصحية وغياب الفحص المبكر للسرطان تهديداً كبيراً لصحة مرضى السرطان.[٢١]

وفي تصريح للدكتور فادي علاونة، وهو طبيب أردني متخصص في جراحة الأورام أجرى ٢٠ عملية استئصال لأورام سرطانية في نوفمبر٢٠٢٤ داخل أحد مستشفيات مدينة غزة ضمن زيارة بعثة طبية تتبع لمؤسسة الرحمة العالمية، قال [٢٢]: " تخلو المنظومة الصحية بقطاع غزة من امكانيات العلاج الإشعاعي وفحوصات المستقبلات الهرمونية المرتبطة بأمراض سرطان الثدي، كما يخلو من العلاجات الموجهة والبيولوجية واليود المشع، لذلك أكاد أجزم أن جميع مرضى السرطان في القطاع بحاجة للسفر إلى الخارج للحصول على العلاج المتكامل الذي يحترم إنسانيتهم".

٢٠- حصل باحث المركز على الإفادة بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٢٦.

٢١- بيانات حصل عليها باحث المركز من دائرة المعلومات الصحية بوزارة الصحة خلال مقابلة أجراها أ. زاهر الوحيدي، بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٣/١٩.

٢٢- تصريحات إعلامية قدمها الطبيب لموقع الجزيرة الإخباري، نوفمبر٢٠٢٤، رابط إلكتروني: https://aja.ws/r36kv8

أفادت السيدة س. ن والدة الطفل طارق، ١٢ عاماً، والذي تم اكتشاف وتشخيص مرضه بسرطان الدم "اللوكيميا" بعد عام على بدء جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بأن الأطباء صرحوا باحتمالية أن يكون سبب إصابة طفلها هو تعرضه لغبار الفسفور الأبيض والغازات السامة الصادرة عن صواريخ الاحتلال، لاسيما مع بقاء العائلة في مدينة غزة ورفضها النزوح جنوباً، وتضيف السيدة لباحث المركز بما يلي[٢٣] : "عانى ابني من ألم حاد في عظامه وبعد عدة زيارات نجحنا فيها بالوصول إلى المستشفى المعمداني بمدينة غزة رغم الأوضاع الأمنية الصعبة المصاحبة للعملية العسكرية في شمال قطاع غزة. ترددت إلى عدد من الأطباء المتواجدين في شمال غزة، حتى توجهت للمستشفى الأهلي العربي، وبعد اجراء عدة فحوصات رجح الأطباء إلى إصابة طفلي بمرض اللوكيميا وحاجته لفحص عينة من النخاع الشوكي لتأكيد نوع ومرحلة الإصابة، كان ذلك تشخيصاً للمرض بدون أجهزة مع عدم وجود أي بروتكولات علاجية بسبب الحصار المفروض على شمال قطاع غزة. اليوم وبعد استكمال إجراءات التحويلة الطبية ينتظر طفلي منذ ٤ شهور الحصول على فرصة السفر لتلقي العلاج، فبعد اتفاق وقف إطلاق النار في يناير٢٠٢٥ توقعت أن يتم تحويل طارق بشكل عاجل لكن عند مراجعة مسار التحويلة تفاجئت بوجود رفض أمني دون أي مبرر ما يضع حياة طفلي في خطر شديد مع تأخر علاجه. أخشى أن أفقده، فكل يوم أرى صحته في تراجع كبير، وبسبب وضعه يقضي حالياً أيامه على سرير داخل مستشفى الحلو الدولي الخاص، ليبقى بعيداً عن الاختلاط بسبب انخفاض مناعته، والحفاظ على عدم تعرضه لأي نزيف قد يحدث".

طفل مريض بالسرطان ينتظر دوره بالسفر لتلقي العلاج خارج قطاع غزة

٢٣- حصل باحث المركز على الإفادة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢.

٢ اخضاع مرضى السرطان عمداً لظروف معيشية صعبة

تمارس القوات المحتلة بشكل ممنهج سياسة العقاب الجماعي المتمثلة في تجويع وتعطيش جميع سكان قطاع غزة، ويأتي تأثير ذلك مضاعفاً على الفئات الهشة كالمرضى من النساء والأطفال، جاء ذلك مع فرض ظروف معيشية قاسية على السكان بعد اجبارهم على النزوح لمرات عديدة حرموا خلالها من جميع حقوقهم من مأكل وملبس ومأوى، وتركوا فريسة للأمراض المعدية. استمرت الأوضاع الصعبة طيلة ١٨ شهراً من الهجمات الحربية والعمليات العسكرية، وكانت ذروتها مع نهاية العام الأول من جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة مع تكثيف العمليات في مناطق محافظة شمال القطاع وافراغ السكان منها بالقوة بعد تجويعهم وتدمير المستشفيات والمرافق الصحية.

انحدر الأمن الغذائي بشكل حاد وازداد سوءًا لفترات طويلة مع استنفاذ جميع الامدادات الغذائية وتدمير القوات المحتلة معظم هياكل الإنتاج الغذائي المحلية، واجبار السكان بما فيهم المرضى على اعتماد المساعدات والسلع التجارية المستوردة لتبقى سلطة الاحتلال هي المتحكم بالأوضاع الإنسانية وتستمر في اتخاذ الجوع أداة حرب للمساومة السياسية وفرض السيطرة، إضافةً إلى جعل الحياة شبه مستحيلة في مناطق واسعة من القطاع بسبب تدميرها للبنى التحتية.

جراء ذلك وطوال فترة الهجوم الحربي الحالي خضع مرضى الأورام السرطانية لظروف معيشية خطيرة أودت بحياة المئات منهم، حيث اضطر الآلاف منهم إلى النزوح والعيش في بيئة الخيام ومراكز الإيواء التي لا تناسبهم، اجتمعت عليهم وبالأخص مرضى السرطان أوضاع نفسية دفعت الكثير منهم للاستسلام للمرض وعدم السعي لإجراء الفحوصات أو حتى المتابعة الطبية لاستكمال العلاج، لا سميا المرضى الذين يفترض عليهم استكمال العلاج والمتابعة الطبية في مراحل ما بعد الجراحة. وقد اجتمعت كل هذه الظروف مع تدهور كبير للأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة ومنهم مرضى السرطان، وهي من الفئات الأكثر تأثرًا نظرًا لارتفاع تكاليف الحياة اليومية وغلاء أسعار جميع المنتجات الغذائية وحتى الدوائية، على وجه الخصوص عانت مريضات السرطان ممن فقدنّ أزواجهنّ من أشهد أحوالهنّ الاقتصادية صعوبة دون أي مصدر دخل مع استمرار العدوان الإسرائيلي لأكثر من عام ونصف على قطاع غزة.

سيدة مريضة بالسرطان تنتظر السماح لها بالسفر لتلقي العلاج خارج قطاع غزة

وقد أفادت السيدة ص .ع، ٤٠ عاماً، من سكان حي النصر بمدينة غزة، لباحث المركز[٢٤] ، بأنها نزحت من منزلها في أول أيام الحرب باتجاه مدينة خانيونس، ورغم حاجتها الكبيرة للمتابعة الطبية إلا أنها لم تتوجه لمراكز صحية لتستكمل علاجها من مرض سرطان الثدي، في ظل غياب زوجها وتحملها مسؤولية مضاعفة في رعاية أبناءها، وصرحت بما يلي: " منذ خروجي من منزلي لم أتمكن من المتابعة الطبية أو اجراء الفحوصات الدورية لحالتي بسبب خروج جميع المراكز الصحية من الخدمة، وحتى انني تركت جميع التقارير الطبية في منزلي بمدينة غزة، كما أنني وبسبب أوضاعنا الاقتصادية السيئة فضلت الاهتمام بعائلتي وتلبية رغبات أبنائي من مأكل وملبس ومشرب، في ظروف استثنائية جداً بدون والدهم الذي يتواجد في الضفة الغربية، كنت مقيدة فأهملت متابعة صحتي، وفضلت العمل في انتاج المخبوزات والمعجنات لبيعها للحصول على مبالغ مالية توفر لأسرتي الحد الأدنى من متطلباتها اليومية، يضاف إلى ذلك معرفتي بالخطر الذي يحيط جميع المراكز الصحية والمستشفيات التي أصبح الاحتلال يستهدفها بشكل دائماً. في منتصف شهر ٦-٢٠٢٤، لاحظت عدة مرات بعض الافرازات اللزجة تخرج من الثدي الأيمن، وهو ما أقلقني كثيراً، ودفعني لأتوجه للنقطة الطبية المجاورة لمخيمنا، ولا يوجد فيها أي إمكانيات، سوى الفحص اليدوي حيث أكدت لي الطبيبة بضرورة المتابعة والتصوير للاطمئنان بعدم عودة أي كتل سرطانية، وخلال أقل من شهر توقفت هذه الافرازات، فقررت ألا أذهب للمراجعة، لأنني منشغلة بتأمين أسرتي وتوفير متطلبات الحياة لهم، فإن توقفت عن عملي لن أستطيع أن ادفع اجرة أرضية الخيمة البالغ قدرها ٢٠٠ شيكل شهرياً، كذلك لن أستطيع توفير مأكلهم ومشربهم. ولأنني أشاهد معاناة المرضى في انتظار التحويلات للعلاج بالخارج، واجراء الفحوصات الطبية، لدي شعور بعدم المبالاة فإذا قمت بالفحص مجددًا وكانت النتيجة مقلقة ستتعطل حياتي وسأكون غير قادرة على مواصلة خدمة أبنائي "

ويُقدر عدد مريضات السرطان اللاتي نزحنّ إلى مناطق وسط وجنوب قطاع غزة بنحو ٧٧٠٠ مريضة من أصل ١١٠٠٠ مريضة بما يشمل المريضات الاتي يتابعنّ في مرحلة ما بعد التعافي ويحتجنّ برامج عناية للتشافي الكامل، نتيجة لذلك انقطع معظمهن عن العلاج خلال فترة عام كامل على الأقل، وكانت تقتصر الخدمات الصحية المقدمة لهنّ على ما يتوفر من أدوية ومسكنات ألم، أو كتابة التقارير الطبية وإصدار نموذج التحويل للعلاج خارج القطاع.[٢٥]

وعلى عدة فترات، وصلت المجاعة في قطاع غزة لمستويات خطيرة حرمت مرضى الأورام السرطانية من فرص النجاة والاستشفاء بتناول أنظمة الغذاء الصحي، بعد تقييد دخول الأدوية والمعدات الطبية، ما يعتبر مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني الذي يضع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال وحدها مسؤولية تأمين وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان القابعين تحت سيطرتها وليس فقط السماح بدخولها.
وهذا يندرج ضمن جرائم الحرب المرتكبة التي ينطبق عليها ما ورد في المادة الثالثة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، حيث يواجه السكان خطرًا متصاعداً يطال كافة جوانب حياتهم وكرامتهم الإنسانية بسبب تشديد الحصار، والتدمير الكامل للبنية التحتية الصحية، إضافةً إلى اغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار الإجراءات القسرية التي تمنع وصول المساعدات الطبية الضرورية إلى سكان القطاع المحاصرين في ظروف غير إنسانية، وهو ما يمكن اعتبارها إجراءات تهدف إلى القضاء جزئيًا على مجموعة سكانية معينة، وهذا يعد تكريساً لجريمة الإبادة الجماعية.

٢٤- أجرى باحث المركز مع السيدة داخل مركز إيواء بمدينة خانيونس، بتاريخ ٢٠٢٥/١/٠٥.
٢٥- مرجع سابق، افادة الدكتور صبحي سكيك، مدير مستشفى الصداقة التركي.

استمرت هذه السياسة نهجًا للقوات المحتلة حتى خلال وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥، ومع استئناف عملياتها العسكرية في مارس ٢٠٢٥، أخضعت جميع سكان قطاع غزة لحصار مشدد، أغلقت المعابر الحدودية ومنعت إدخال المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية، كذلك أوقفت إمداد محطات التحلية بالكهرباء، كل ذلك يصيب المدنيين ومن بينهم المرضى بمزيد من القلق على حياتهم في ظل عودة المجاعة، والتي تحرمهم من الغذاء الصحي الذي يعزز مناعتهم في مواجهة المرض.

ومع تسبب إجراءات القوات المحتلة بتقليص إمدادات المياه إلى ما هو أقل من خمس كمية المياه المتاحة قبل العدوان، فخلال الأشهر الأخيرة، يتم ضخ ما هو أقل من ٦٠ ألف لتر٣ من أصل ٣٠٠ ألف لتر٣، أي ٢٠٪ من احتياج سكان قطاع غزة وهو ما يؤثر على السكان بشكل عام والمرضى بشكل خاص لاعتمادهم على المياه بمواصفات قياسية ضمن مراحل علاجهم، لذلك تنهار أنظمتهم الصحية مع المعطيات الحالية حيث تتراوح كمية المياه المتوفرة للمواطنين بين ٣-١٥ لترًا للشخص الواحد، وهي أدنى من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتلبية حاجة الشخص الواحد من المياه في كافة الاستخدامات.[٢٦]

وفي إفادة قدمتها السيد ن. ش، ٥٠ عاماً، من سكان حي تل الهوا بمدينة غزة، يتضح حجم معاناة النساء مريضات السرطان نتيجة المماطلة في سفرهن لاستكمال العلاج خارج قطاع غزة، وحول تجربتها كسيدة تعيل أسرتها في ظل غياب زوجها المتوفي، ومعاناتها مع المرض والنزوح بعيداً عن بيتها صرحت السيدة لباحث المركز:
"كمريضة سرطان. كان الاهتمام بجميع متطلبات عائلتي المعيشية في مثل هذه الظروف أمرًا شديد الصعوبة، فالحياة في الخيام قاسية وسط صعوبة في الحصول على المياه، والمراحيض كانت مشتركة، لم أتحمل البقاء لأكثر من شهرين فقررت المخاطرة والذهاب لمنزل أقربائي في منطقة معن بمدينة خانيونس وهي ليست ضمن المناطق التي صنفها الاحتلال بأنها آمنة طوال عام ونصف، وقد نزحت سبع مرات بسبب أوامر الإخلاء الاسرائيلية. خلال فترة الحرب انقطعت عن المتابعة الطبية بسبب وضع المستشفيات، فكل زياراتي لمراكز متابعة مرضى السرطان المؤقتة لم تكن تتوفر أدويتي كما أنه لا بد لي من تلقي جرعات كيميائية كانت مقررة مسبقاً. عانيت كثيرًا من جراء الاعتماد على الأغذية المعلبة التي نحصل عليها من المساعدات، مع غياب الأغذية الصحية وغلاء ثمنها في حال توفرها بعض الفترات، وبسبب ضعف قدرتي المالية كنت أفضل تأمين طعام أطفالي الذين ضعفت بنيتهم مع الحرب، ولكن جاء ذلك سلباً على صحتي التي تدهورت بشكل كبير خلال فترة الحرب. بعد فقداني أمل السفر نتيجة إغلاق معبر رفح، علمت في شهر يوليو٢٠٢٤ أن بعض المرضى بدأوا بمغادرة قطاع غزة من خلال جهود منظمات دولية فحاولت تجديد أوراقي وتسجيل جميع أبنائي للسفر معي، حيث لا أستطيع تركهم في مثل هذه الظروف الأوضاع. لذلك أنتظر بفارغ الصبر وصول دوري للسفر مع جميع أبنائي دون استثناء، وأخشى أن تواجهني مشكلة في سفر ابني حسن لتجاوزه سن ١٨ عاماً، وبالرغم من تفهمه حاجتي للسفر إلا أنني لن أتركه حال سافرت. أتمنى استكمال علاجي قريباً، أعلم جيداً أنني لست الوحيدة التي تقف في طابور الانتظار للخروج من جحيم الموت البطيء، فهنالك الآلاف من المرضى يحتاجون لبدء العلاج وليس استكماله، ونحن جميعاً نعاني من قلق شديد على مصيرنا حال استمرت الحرب دون توقف".

٢٦- منظمة الصحة العالمية، ملاحظات تقنية حول المياه في وقت الطوارئ،
رابط الكتروني: https://cdn.who.int/media/docs/default-source/wash-documents/who-tn-09-how-much-water-is-needed.pdf

التوصيات:

تتجلى معاناة مرضى السرطان بعد حرمانهم من أبسط حقوقهم الصحية والإنسانية خلال الـ ١٨ شهراً الماضية، واستخدام دولة الاحتلال ملف حصولهم على العلاج كأداة ضغط سياسي في سياق جريمة الإبادة الجماعية والتي فرضت بموجبها آليات سفر عقيمة تقتل المرضى انتظارًا، وتسببت بانهيار منظومة علاجهم داخل قطاع غزة بتدميرها المستشفيات المتخصصة في تجلٍ لسياسات عقابية تُعمّق من معاناة مرضى السرطان وتعرض حياتهم للخطر الشديد. ومع التأكيد على أن عامل الوقت حاسم وضروري جداً لإنقاذ حياتهم، لذا فإن خطورة استمرار الوضع الراهن وتداعياته على إعمال حقوق مرضى قطاع غزة الصحية يستوجب التحرك دوليًا لحمايتهم وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي ضوء ذلك يوصي المركز:

أولاً: التدخل العاجل من قبل المجتمع الدولي، وبالأخص الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات ملزمة تُجبر دولة الاحتلال على الالتزام بالقانون الدولي والإنساني، ووقف هجومها العسكري على القطاع، وكذلك التدخل من أجل وقف سياسة العقاب الجماعي التي تحول دون وصول المرضى إلى الخدمات العلاجية، وإلزام دولة الاحتلال بالتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية والتي تأمرها باتخاذ ما يلزم لمنع ارتكاب أفعال تندرج ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ثانياً: تفعيل آلية إخلاء طبي عاجل للحالات المرضية الخطيرة بإشراف دولي يضمن فتح ممرات إنسانية آمنة لتسهيل نقل المرضى ومرافقيهم إلى خارج قطاع غزة والتأكد من تلقيهم العلاج المناسب مع ضمان حرية عودتهم مع مرافقيهم إلى قطاع غزة بعد التعافي من العلاج.

ثالثاً: أهمية ممارسة الدولة الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة المزيد من الضغط على دولة الاحتلال لإلزامها بالقيام بواجباتها تجاه سكان قطاع غزة المحتل، وضرورة سماحها ادخال ارساليات الأدوية والمستلزمات الطبية إلى المستشفيات ومراكز الرعاية الخاصة بمرضى السرطان.

رابعاً: المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة بأهمية تجريم الممارسات الإسرائيلية بحق المنظومة الصحية في قطاع غزة والتي كان آخرها تدمير مستشفى الصداقة التركي المتخصص بعلاج مرضى السرطان، ويدعوها أيضاً إلى المطالبة بإنشاء آلية متابعة وتوثيق دولية مستقلة لرصد الانتهاكات الجسيمة التي تطال الحق في الصحة لسكان قطاع غزة، وذلك لضمان جمع الأدلة وتقديمها أمام الهيئات القضائية الدولية المختصة للنظر في جرائم الحرب والانتهاكات المستمرة.

خامساً: منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الدولية الفاعلة بضرورة العمل والمساعدة في إعادة تأهيل المنظومة الصحية في قطاع غزة، من خلال توفير متطلبات العلاج من مستلزمات وأدوية وأجهزة طبية، إضافة لتطوير الكوادر الطبية المتخصصة للتخفيف من أعباء المرضى وإعمال حقوقهم وفق ما ورد في المواثيق والمعاهدات الدولية.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

تم اصدار هذا التقرير ضمن مشروع:

تعزيز و حماية حقوق الانسان للنساء و الرجال و الفتيات و الفتيان من ذوي الاعاقة و من دون اعاقة الضحايا /الناجين من انتهاكات حقوق الانسان في قطاع غزة"

يمول هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي

"يضم الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة قرروا جميعًا ربط خبراتهم ومواردهم ومصائرهم معًا بشكلٍ تدريجي، لقد قاموا معاً، خلال خمسين عامًا من التوسعة، ببناء منطقة تتمتع بالاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الشخصية، ويلتزم الاتحاد الأوروبي بإشراك الدول والشعوب خارج حدوده في إنجازاته وقيمه."

المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي